

الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية  
د. أشرف محمد دوايه  
أستاذ التمويل والاقتصاد الإسلامي

**Abstract:**

**ملخص :**

The world has seen an explosion of the global financial crisis on the fifteenth of September 2008, and that crisis revealed many of the lessons learned in the forefront, that usury is floundering and declaration of war, gambling is destruction, the sale of debt leads to loss of assets, and the honesty is a protection. In addition, the crisis is a clear message to the Muslims bitten tightly on Islamic economic and well marketing for the mercy of the entire world.

**Keywords:**

The global financial crisis, Short Selling, Financial Derivatives, Securitization.

شهد العالم انفجار الأزمة المالية العالمية في الخامس عشر من سبتمبر من عام 2008، وقد كشفت تلك الأزمة عن العديد من الدروس المستفادة في مقدمتها، أن الربا تخبط ومحق وإعلان حرب، والقمار دمار، وبيع الديون ضياع للأصول، والأمانة وقاية، كما كانت تلك الأزمة رسالة واضحة للمسلمين للعض بالنواجذ على المنهج الاقتصادي الإسلامي الرباني وحسن تسويقه رحمة بالعالمين.

**كلمات مفتاحية:**

الأزمة المالية العالمية، البيع على المكشوف، المشتقات المالية، التسييد.

شهد العالم انفجار الأزمة المالية العالمية في الخامس عشر من سبتمبر من عام 2008، وقد نشأت تلك الأزمة في صميم النظام المالي، واشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية، وانتشر طاعونها المالي عالميا. ولما كان لكل حدث عبرة وعظة ودروسا مستفادة، فإنه ينبغي لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يعي ويستفيد من تلك الأزمة التي كشفت عن العديد من الدروس المستفادة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

### أولا-الربا تخطط ومحق وإعلان حرب:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمة الربا من تخطط ومحق وحرب من الله ورسوله على المرابين مصداقا لقوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَمْخِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا مَا سَلَكَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَزِيّ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ<sup>1</sup>.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رَأَوُكُمْ أَمْوَالَكُمْ لَا تَحْطَمُونَ وَلَا تَحْطَمُونَ<sup>2</sup>.

فقد ارتبطت بؤادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة، حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وفي مقدمتها بنوك الاستثمار، التي لا تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على إغراء الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها، وفي ظل سيادة الجشع Greed ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل، ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين، تغاضت تلك المؤسسات عن السجل الائتماني للعميل ومدى قدرته على السداد، ويسرت له تخفيض قيمة الأقساط في السنوات الأولى للاقتراض، وكان هذا دافعا أيضا للأمريكيين لشراء عقارات بغرض استثمارها في ظل تلك التسهيلات المصرفية، وفي ظل تنامي الارتفاع في أسعار العقارات.

بل عمد أصحاب العقارات المرهونة إلى رهن تلك العقارات رهنا إضافيا من الدرجة الثانية -نتيجة إعادة تقييم العقار لارتفاع سعره- للحصول على قروض للاستثمار في شراء عقارات جديدة، وبذلك انتشرت الرهون الأقل جودة subprime، التي تكون أكثر عرضة للمخاطر في حال انخفاض قيمة العقارات.

وقد بالغت بعض البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري حتى تجاوزت نسبته "أكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lehman Brothers كان أكبر"<sup>3</sup>، وهو ما أدى إلى مضاعفة مخاطر عدم السداد، فضلا عن خلق أضعاف مضاعفة من قروض الائتمان.

وفي ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة معوم (أي متغير)، ومع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004م، والذي "سجل نسبة 5.25 % خلال العام 2006م"<sup>4</sup>، فقد انعكس هذا الارتفاع على تلك القروض حيث أدى إلى زيادة في أعبائها من حيث خدماتها وسداد أقساطها.

وقد شهدت عملية إصدار قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض زخماً، حيث ارتفعت قيمتها من 213 مليار دولار أمريكي في عام 2002م إلى أكثر من 700 مليار دولار أمريكي خلال عام 2006م، كما استحوذت قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض على حصة بلغت نسبة 20% من إجمالي حصة السوق للقروض في عام 2006م، وهي تعتبر أكبر حصة على الإطلاق، كما ارتفع حجم قروض الرهن العقاري ليصل إلى 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م<sup>5</sup>.

وتفاقت أزمة الرهن العقاري مع حلول النصف الثاني من عام 2007م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقاً لسياسة سعر الفائدة المركبة. وهو ما أدى إلى زيادة في تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلاً، وترتب عن ذلك قيام المؤسسات المالية المقرضة بالتنفيذ على رهون العقارية مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة، وانعكس ذلك على سوق العقارات حيث أدت زيادة المعروض منها إلى انخفاض أسعارها، فقد زاد "عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة بنسبة 75% عام 2007م، إذ بلغ عددها 2.2 مليون، وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها"<sup>6</sup>. وهو الأمر الذي زاد من مخاطر تلك القروض العقارية، وأدى بالعديد من العملاء المنتظمين إلى التوقف عن السداد أيضاً، حيث أن ما تبقى من أقساط على عقارهم أصبح يفوق بكثير القيمة الحالية للعقار نتيجة الانخفاض في الأسعار. "ووصل حجم القروض المتعثرة للأفراد مع انفجار الأزمة- نحو مائة مليار دولار"<sup>7</sup>، وبذلك ظهرت الأصول المسمومة، التي فاقت من أزمة السيولة، وفجرت الأزمة المالية العالمية.

لقد كان الربا وما تبعه من رهن المرهون اللذان تحرمهما شريعة الإسلام، فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها، مما دفع بالغرب إلى العودة للفائدة الصفرية أو شبه الصفرية، حتى أن البنك المركزي لزعيمة الرأسمالية العالمية "الولايات المتحدة الأمريكية" خفض سعر الفائدة أكثر من مرة ليستقر "منذ 16 ديسمبر 2008 عند مستوى يتراوح ما بين صفر إلى 0.25%، وهو أقل مستوى منذ أن بدأ الاحتياطي الفيدرالي في تسجيل أسعار فائده في عام 1954م<sup>8</sup>، وسار على نهج البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من البنوك المركزية العالمية لدعم دورة النشاط الاقتصادي والحيلولة دون الوقوع في براثن الكساد وتفاقم الأزمة المالية، حتى أن بنك إنجلترا المركزي خفض سعر الفائدة أربع مرات منذ شهر أكتوبر 2008م وكانت حينئذ 5%، ليصل إلى 1.5% في يناير 2009م وهو أقل سعر للفائدة في تاريخ البنك منذ إنشائه عام 1694م<sup>9</sup>.

## ثانياً- القمار دمار :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمة المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ }<sup>10</sup>.

فقد كانت المقامرة من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية، حيث جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على

أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض ممثلاً في مشتري العقار في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها.

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المقامرات باسم المضاربات أو المراهنات عبر البيع على المكشوف<sup>11</sup>، والمستقات المالية على الأوراق المالية سواء أكانت تلك الأوراق خاصة بالديون العقارية أم غيرها.

وإذا نظرنا إلى العالم وكأنه شركة واحدة، نجد أن لدينا عائدات أو ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 60 تريليون دولار تدعمها أصول حقيقية تقدر بـ 65 تريليون دولار، وأصول مالية تقدر بـ 70 تريليون دولار. وفي جانب الخصوم نجد أن موقف إجمالي المشتقات عالمياً يزيد على الكدرليون Quadrillion دولار وهو رقم لم يتعود معظمنا على استخدامه. هذا قبل أن نأخذ في حسابنا مجالات الدين الخاص أودين الشركات أو الحكومة. نتيجة لذلك نجد أن العالم عبارة عن مصرف استثماري تزايدت أصوله نتيجة عمليات الرفع المالي العديدة<sup>12</sup>.

إن عقود المشتقات ما هي إلا مضیعة للوقت، فهي مقامرة على وقائع مغیبة، يخسر فيها طرف ويكسب فيها آخر، ولا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع للثمن، وإنما تسوية عند التصفية لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرابحون، عن طريق لجنة التسوية بالبورصة، وهي تفتك في نهاية المطاف لا بالمتعاملين فيها فحسب، بل بالأسواق والاقتصاد معاً، وقد وصفها المستر وارن بوفت Warren Buffett وصفاً دقيقاً بقوله عنها: "إنها عبارة عن أسلحة دمار شامل"<sup>13</sup>.

من أجل ذلك، فلا مكان للتعامل بالمشتقات المالية بصورتها الحالية في شريعة الإسلام، كما أن البيع على المكشوف هو نوع من المقامرة - أيضاً - حيث يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده، وبيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه، وقد حرمتها شريعة الإسلام<sup>14</sup>. كما أن التأمين التجاري على أصل السند العقاري وعوائده، مقابل التزام حامل السند بدفع أقساط محددة إلى شركة التأمين، هو عقد محرم شرعاً لاشتتاله على غرر كثير، إضافة إلى اشتتاله على القمار لارتباط التعويض بحدوث أمر معلق حدوثه على المصادفة والخطر المجرد، كما أن مبادلة الأقساط بالتعويض عند حدوث الخطر يمثل مقابلة نقد مع نقد بالزيادة وهو ربا محرم شرعاً، فضلاً عن كون التأمين أصلاً على سند في أصله وفوائده محرم.

### ثالثاً- بيع الديون ضياع للأصول :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن مصير بيع الدين بالدين الذي حرّمته شريعة الإسلام، والذي أدى بدوره إلى تحول الأصول إلى هباء منثور.

فلم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد عن طريق المشتقات المالية Financial Derivatives التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق أو التسنيد Securitization للديون العقارية، والذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات.

ويستوجب توريق الديون قيام البنك أو المؤسسة المالية المنشئة للأصول بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي

لديها والمدة للدخل، كالديون بضمان رهونات على اختلاف أنواعها، أو بيع هذه الديون مباشرة إلى مؤسسات مالية أخرى متخصصة في شراء الديون، وعادة ما تحصل مؤسسات شراء الديون على خصم على قيمة هذه الديون، ثم تقوم بتوريقها في صورة أوراق مالية. وقد اعتمدت قروض الإسكان في الولايات المتحدة Home Mortgage على الرهن العقاري، وتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات مضمونة بتلك الأصول العقارية، وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وبذلك يعمل التوريق على إصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية، فالبنك أو المؤسسة المالية المقرضة تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحافظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المقرضة، ولكن البنك أو المؤسسة المقرضة تعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهكذا تولد المشتقات المالية موجات متتابعة من القروض حيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأساء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهو ما فاقم من المخاطر، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، "مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70%"<sup>15</sup>.

ولم يقتصر التوريق على الديون العقارية فقط، بل امتد ليشمل تحويل الحقوق المالية المستحقة التي تتدفق من مجموعة من الأصول المالية الأخرى، من قروض سيارات، ومستحقات بطاقات الائتمان، إلى أوراق مالية تكون مضمونة بتلك المجموعة من الأصول.

وهكذا تحول بيع الديون من خلال التوريق والمشتقات إلى فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها، وقد كان الإسلام سباقاً لمنع مثل هذا الانحراف المالي، فالتوريق بصورته الراهنة "بيع محفظة القروض لغير من عليه الدين" لا يجوز شرعاً باتفاق الفقهاء فهو في حقيقته بيع كالي بكالي، كما أن محفظة القروض تباع بأقل من قيمتها وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

#### رابعاً/ الأمانة وقاية:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن جشع إدارة المصارف والمؤسسات المالية، بحصولهم على رواتب ومكافآت بلغت ملايين الدولارات بظواهر تنشيط القروض وتحقيق أرقام للتوظيف خاصة في القروض العقارية، دون البحث عن جودة العمل وقدرته على السداد، ثم ما لبث أن تعثر عملاء هذه القروض وانكشف زيف الإدارة وجشعها، وحصولها على مكافآت عن أرباح وهمية، أودت في نهاية المطاف إلى فقدان الثقة وانفجار الأزمة المالية العالمية .

فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك "ليمان براذرز" الأمريكي - الذي ارتبط إعلان إفلاسه في 15 سبتمبر 2008 بانفجار الأزمة المالية العالمية - (486) مليون دولار عن عام 2007م<sup>16</sup>.

ومن السهل جداً الإحساس بالمؤامرة عند التحدث عن كارتل الصفوة الثرية وبنوك وول استريت المسببة والمستفيدة من الكارثة، وسواء أكان ذلك الأمر صدفة أم بفعل فاعل، فإن النتائج كانت ذات قيمة كبيرة لتلك الجهات، وخاصة عندما نعلم بأن جولدمان ساش Goldman Sachs قد دفعت مكافآت متوسطها يقرب نصف مليون جنيه إسترليني للموظف الواحد ليس في عام

2007م إنما في عام 2009م<sup>17</sup>.

وقد كان هذا الجشع محل انتقاد من الكثيرين، فقد هاجم وزير المالية الألماني - حينئذ - (بير شتاينبروك) ما وصفه بجملة أنجلوساكسونية لتحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات. وأضاف قائلاً: "العاملون في البنوك الاستثمارية والساسة في نيويورك وواشنطن ولندن لم يكونوا مستعدين للتخلي عن كل هذا". وطالب الرئيس الفرنسي - حينئذ - (نيكولا ساركوزي) بوضع قيود على الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها مديرو البنوك والمؤسسات المالية<sup>18</sup>.

وقال وزير المالية السويسري - حينئذ - (هانس رودولف ميرتس): "إن على البنوك السويسرية أن تضع نظاماً جديداً للأجور نظراً لأن الفكرة الأساسية لصرف المكافآت أصبحت "منحرفة جزئياً"<sup>19</sup>.

وقد وضعت خطة الإنقاذ الأمريكية ضوابط لتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم، وعملت على تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات والأسواق المالية<sup>20</sup>.

والإسلام كان سباقاً للوقاية من هذا الانحراف، حيث يدعو إلى التحري والتدقيق عند اختيار القائمين على أمر المال سواء عند جمعه أو إنفاقه أو استثماره أو إدارته، من خلال اختيار الأقوياء القادرين على العمل، الأمانة على المال، وهما صفتان لازمتان لتحقيق الرشادة في إدارة الأموال، قال تعالى: {إِنَّمَا أَهْبَتْ اسْتَأْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ}<sup>21</sup>، وقال تعالى: {اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ}<sup>22</sup>.

#### خامساً- العض بالنواجد على المنهج الاقتصادي الرباني وحسن تسويقه رحمة بالعالمين :

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية ولا يفصل بينه وبين الاستثمار المالي، فكل تيار مالي لابد أن يقابله تيار سلمي في ربط محكم. وهو ينظر للفرد والجماعة معاً، فيحترم الملكية الفردية ولا يكتبتها - كما في النظام الاشتراكي -، ويؤهلها للنمو في حضان القيم الإيمانية والأخلاقية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه النظام الرأسمالي، وهو في الوقت نفسه، لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص عبر اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية، والرعاية، ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، ففي الحديث "المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار"<sup>23</sup>.

وقد كشفت الأزمة المالية عن تشوق الغرب للاقتصاد الإسلامي للخلاص من الأزمة المالية، ولعل ما صدر عن الفاتيكان بهذا الشأن هو خير دليل على ذلك، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم "أوسيرفاتور رومانو" في عدد 6 مارس 2009م: "قد تقوم التعليمات الأخلاقية، التي تركز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية"<sup>24</sup>.

ومن قبل دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم، ففي افتتاحية لمجلة Challenges الفرنسية - في 11 سبتمبر 2008م - كتب رئيس تحريرها Vincent Beaufils موضوعاً بعنوان (البابا أو القرآن) تساءل فيه عن أخلاقية



الرأسمالية؟ وقال: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود"<sup>25</sup>.

كما طالب Roland Laskine رئيس تحرير صحيفة Le Journal des finance الفرنسية في مقال له في افتتاحية الصحيفة في 25 سبتمبر 2008م بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟" بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة<sup>26</sup>.

لقد فتحت الأزمة المالية العالمية المجال أمام البديل الإسلامي ليتبوأ مكانه الصحيح في الاقتصاد العالمي. وهي في حقيقتها لا تخلو من فرص إيجابية تحتاج لاستثمارها من قبلنا نحن المسلمين- فقد دفعت هذه الأزمة الغرب بقيادة أمريكا إلى إجراء حركات تصحيحية لنظامها الرأسمالي من ناحية فلسفته وأدواته التطبيقية. وهي تُعدّ فرصة تاريخية لنكون إيجابيين وعمليين بتسويق بضاعتنا الربانية، ممثلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي، كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان والثقة، سواء من خلال مشاركة الاقتصاد الإسلامي بفعالية في تصحيح الرأسمالية الغربية، واستخدام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وشبكة الانترنت ونحوها في تقديم الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة واقعية تطبيقية، أو من خلال العمل على أن يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية، أو من خلال وضع مشروع اقتصادي إسلامي بصياغة منظومة اقتصادية إسلامية شاملة ومتكاملة قابلة للتطبيق تربط بين فقه النص وواقع العصر ولو على المستويين المتوسط والطويل، لعلنا نصل في المستقبل إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي العالمي رحمة بالعالمين.

كما أن هذه الأزمة فرصة للعرب والمسلمين للتوحد حول منهج الاقتصاد الإسلامي، واستيعاب دروس تلك الأزمة وتحدياتها وعدم ترك باب من أبواب أسبابها إلا وأغلقوه، لتجنب ويلاتها وغلق السبل أمام انتقال عدواها. وهي فرصة لضبط نفقاتهم والاستغناء عن الاستهلاك التبذيري والتّرفي، والاعتماد على ذاتهم في تلبية حاجاتهم، واستثمار أموالهم داخل بلادهم.

كما أنها فرصة للتأكيد على قيمة الاستخلاف في المال باكتسابه من حلال، وإنفاقه في حلال، وأداء ما افترض الله فيه من زكاة تطهيرا للمال وصاحبه، وحقا لمستحقه، وما في ذلك من سد الحاجات، وتحفيز الطلب الفعال، ودفع عجلة الاقتصاد نحو الراجح.

كما أنها فرصة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بالعض على المنهج الإسلامي بالنواجز، وفرصة لغيرها من المصارف والمؤسسات المالية غير الملتزمة خاصة الذين يتفنون في التحايل التمويلي، ويبحثون عن الأساء لا المسميات ببيان حقيقة وويلات مخالفة شرع الرحمن، وهي فرصة لمن أباح سعر الفائدة من العلماء بأن يحكموا ضائرهم وعقولهم وواقعهم، وقبل كل ذلك شرع ربهم ليعودوا إلى صوابهم.

إن من نعم الله تعالى أنه حرم في شريعته الخالدة سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم، والتوريق باعتباره بيعا للدين بالدين، والمقامرة باعتبارها من حبال الشيطان، ومن سار على غير نهج تلك الشريعة حلت به المصائب من جميع الجوانب، فتلك

الاقتصاديات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس، والإسلام حمى بشريته البشرية من أن تتردى وتشقى بمعصيته، وذلك بأن وضع لها حصونا تحميها وقلاعاً تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهيه، ومن أعظم هذه القلاع النهي عن الربا الذي هو آفة العصر ومصيره إلى المحق، والنهي عن بيع الدين بالدين والمقامرة التي تغلق الباب بإحكام على انحرافات الهندسة المالية باسم التوريق والمشتقات، ومن ثم فهي قلاع حامية من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل.

## الهوامش والمراجع

- <sup>1</sup> البقرة / 275 - 276.
- <sup>2</sup> البقرة / 278 - 279.
- <sup>3</sup> د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية، محاولة للفهم، مقال منشور بصحيفة المصري اليوم القاهرية، 4/10/2008م. <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=180945>
- <sup>4</sup> انظر، موقع محيط [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?id=121100&pg=3](http://www.moheet.com/show_news.aspx?id=121100&pg=3)
- <sup>5</sup> انظر، تقرير شركة غلوبل، أزمة القروض ذات التصنيف الائتماني المنخفض، 2008م، وموقع محيط [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?id=121100&pg=3](http://www.moheet.com/show_news.aspx?id=121100&pg=3)
- <sup>6</sup> انظر، موقع الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4DF35056-F339-49BE-A39B-B71EBCF02856.htm>
- <sup>7</sup> انظر، المرجع السابق، نفس الموضوع.
- <sup>8</sup> انظر، موقع إسلام أون لاين [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1229319057864](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1229319057864)
- <sup>9</sup> انظر موقع بي بي سي، [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid\\_7818000/7818091.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7818000/7818091.stm)
- <sup>10</sup> المائدة 90-91.
- <sup>11</sup> هو أن يبيع المتداول أسهم مقترضة من سمسار على أمل أن ينخفض سعرها فيشتريها ويعيدها للسمسار ويكون قد كسب بذلك الفرق بين سعر الشراء والبيع، أو أن يبيع المتداول أسهم لا يملكها وعند التسليم يقوم بشرائها من السوق ويعطيها للمشتري، أو يقوم باقتراضها من آخر ويسلمها للمشتري، ثم يقوم بشراء تلك الأسهم بعد ذلك للمقرض، وهذه الصورة تسمى بالبيع على المكشوف أو البيع القصير، حيث يهدف البائع إلى الربح إذ أنه يتوقع انخفاض سعر الأسهم بعدما باعها وبالتالي يشتريها بتمن أقل مما باعها ويستفيد من ذلك.
- <sup>12</sup> Toby Birch, The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, 5-6 September 1430, 26-27 August 2009.
- <sup>13</sup> Ignacio de la Torre, The role of derivatives in the credit crisis, Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics, Jeddah, 5-6 September 1430, 26-27 August 2009.
- <sup>14</sup> لمزيد من التفاصيل انظر، للباحث، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 132-133.
- <sup>15</sup> انظر، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية <http://www.cibafi.org/ifwatch/DisasterSubject.aspx?SIId=12>
- <sup>16</sup> انظر، موقع قناة البغدادية الفضائية [www.baghdadch.tv/article.php?id=148&print=1](http://www.baghdadch.tv/article.php?id=148&print=1)
- <sup>17</sup> انظر، Toby Birch, Op, Cit, P26.
- <sup>18</sup> انظر موقع صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 5465، السبت 27 سبتمبر 2008م [http://www.aleqt.com/2008/09/27/article\\_156427.html](http://www.aleqt.com/2008/09/27/article_156427.html)



- <sup>19</sup> انظر المرجع السابق ، [http://www.aleqt.com/2008/11/09/article\\_162652.html](http://www.aleqt.com/2008/11/09/article_162652.html)
- <sup>20</sup> انظر موقع الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E082439-14B0-4925-A1C2-BEC578658DA6.htm>
- <sup>21</sup> القصص / 26.
- <sup>22</sup> يوسف / 55.
- <sup>23</sup> القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون ناشر، ج2، ص862.
- <sup>24</sup> انظر صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 5626، السبت 7 مارس 2009م، <http://www.aleqt.com/2009/03/07>.
- <sup>25</sup> انظر، [http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le\\_pape\\_ou\\_le\\_coran.html](http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html).
- <sup>26</sup> انظر ، <http://blog.jdf.com/jdf-laskine/2008/09/wall-street-mur-pour-adopter-l.html>.